قوائم المحتويات متاحة على المجلات الأكاديمية العراقية

مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية

الصفحة الرئيسة للمجلة: https://visj.dws.gov.iq/

العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح المالي في الشركات المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

The Relationship between Accounting Conservatism and Financial Disclosure Quality in Financial Companies Listed on the Iraq Stock Exchange

م. م علي فاخر خريبط*

جامعة ميسان

Keywords
Accounting Conservatism, Financial Disclosure Quality, Financial Companies, Iraq Stock Exchange, Basu Model.

Abstract

This study examines the relationship between accounting conservatism and financial disclosure quality in financial companies listed on the Iraq Stock Exchange, considering the importance of accounting information in guiding the decisions of investors, creditors, and regulatory bodies. The study aims to measure the level of accounting conservatism, identify the level of financial disclosure quality, and test the nature and impact of the relationship between them, while also examining whether this relationship differs according to company size. The study adopts a descriptive-analytical approach in the theoretical section and a quantitative content-analysis and statistical-analysis approach in the practical section. It relies on a purposive sample of ten financial companies over the period 2019–2023, comprising fifty observations. Accounting conservatism was measured using the Basu model, whereas financial disclosure quality was measured through a composite disclosure index covering both mandatory and voluntary disclosure items. The findings reveal a positive and statistically significant relationship between accounting conservatism and financial disclosure quality. Regression analysis also indicates that accounting conservatism explains a considerable proportion of the variation in disclosure quality. Furthermore, the results show that the level of mandatory disclosure exceeds voluntary disclosure and that the strength of the relationship between the study variables varies according to company size, being more evident in large and medium-sized companies. The study recommends strengthening compliance with disclosure requirements, developing accounting information systems, supporting the role of boards of directors and audit committees, and intensifying professional training in accounting and financial reporting. These measures may enhance transparency and investor confidence in the Iraqi financial market. The study is significant because it provides indicators that may assist regulatory and professional bodies in improving disclosure and supervisory practices among listed financial companies.

*sis_sport0877@uomisan.edu.iq

معلومات المقال

تاريخ المقال:
الإرسال:
المراجعة:
القبول:1\6\2026

الكلمات المفتاحية
التحفظ المحاسبي، جودة الإفصاح المالي، الشركات المالية، سوق العراق للأوراق المالية، نموذج باسو.

ملخص

يتناول هذا البحث العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح المالي في الشركات المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، انطلاقاً من أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستثمرين والمقرضين والجهات الرقابية. ويهدف إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي، وبيان مستوى جودة الإفصاح المالي، واختبار طبيعة العلاقة والتأثير بينهما، مع بيان اختلاف هذه العلاقة بحسب حجم الشركة. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، ومنهج تحليل المحتوى الكمي والتحليل الإحصائي في الجانب التطبيقي، بالاستناد إلى عينة قصدية مكوّنة من عشر شركات مالية خلال المدة ٢٠١٩–٢٠٢٣، وبواقع خمسين مشاهدة. وتم قياس التحفظ المحاسبي بالاعتماد على نموذج باسو، في حين قِيست جودة الإفصاح المالي من خلال مؤشر إفصاح مركب يشمل بنود الإفصاح الإلزامي والاختياري. وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط طردية موجبة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح المالي، كما بيّن تحليل الانحدار أن التحفظ المحاسبي يسهم في تفسير نسبة معتبرة من التغيرات في جودة الإفصاح. كذلك كشفت النتائج عن تفوق مستوى الإفصاح الإلزامي على الإفصاح الاختياري، وعن اختلاف قوة العلاقة بين متغيري البحث تبعاً لحجم الشركة، إذ بدت أكثر وضوحاً في الشركات الكبيرة والمتوسطة. ويوصي البحث بتعزيز الالتزام بمتطلبات الإفصاح، وتطوير أنظمة المعلومات المحاسبية، ودعم دور مجالس الإدارة ولجان التدقيق، وتكثيف التدريب المهني في مجالات المحاسبة والإبلاغ المالي، بما يعزز الشفافية والثقة في السوق المالي العراقي. وتبرز أهمية البحث في تقديم مؤشرات يمكن أن تفيد الجهات التنظيمية والمهنية في تطوير الممارسات الإفصاحية والرقابية للشركات المالية المدرجة.

١.الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث

أولاً: مقدمة البحث

تُعدّ المعلومات المحاسبية الركيزة الأساسية التي تستند إليها قرارات المستثمرين والمقرضين والجهات الرقابية في تقييم الأداء المالي للشركات واتخاذ قراراتها الاستثمارية والتمويلية. ومن بين الخصائص النوعية التي تحكم جودة هذه المعلومات يحتل مبدأ التحفظ المحاسبي موقعاً محورياً، كونه يمثل أحد الأسس التقليدية التي توجّه السلوك المحاسبي نحو عدم المبالغة في تقدير الأرباح والموجودات، والإسراع نسبياً في الإقرار بالخسائر والمطلوبات المحتملة. وفي الوقت ذاته، تمثل جودة الإفصاح المالي المرآة التي تعكس درجة شفافية الشركة ومدى التزامها بتزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات كافية وموثوقة وفي الوقت المناسب.

وتتزايد أهمية العلاقة بين هذين المتغيرين في بيئات الأسواق المالية الناشئة، ومنها سوق العراق للأوراق المالية، حيث تتسم هذه البيئات عموماً بضعف نسبي في آليات الحوكمة والرقابة الخارجية، وتفاوت في مستويات الالتزام بمعايير المحاسبة والإفصاح الدولية. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح المالي في الشركات المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، باعتبار هذا القطاع من القطاعات الحساسة التي ترتبط بثقة المتعاملين في السوق المالي ومدخراتهم.

وينقسم هذا الفصل إلى عدة محاور تتضمن مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضياته، إضافة إلى منهجية البحث وحدوده الزمانية والمكانية، وأهم المصطلحات والمفاهيم الإجرائية المستخدمة فيه.

ثانياً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في حالة من عدم اليقين العلمي حول طبيعة واتجاه العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح المالي في بيئة الأعمال العراقية، إذ تُشير بعض الأطروحات النظرية إلى أن التحفظ المحاسبي قد يحدّ من جودة الإفصاح من خلال إخفاء معلومات جوهرية عن القيمة الحقيقية للموجودات والأرباح المستقبلية، بينما تذهب أطروحات أخرى إلى أن التحفظ المحاسبي يُعزز من مصداقية المعلومات المحاسبية المُفصح عنها، ومن ثمّ يرفع من جودة الإفصاح المالي بشكل عام.

وتزداد هذه الإشكالية تعقيداً في حالة الشركات المالية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، نظراً لما

تتسم به بيئة الأعمال العراقية من تذبذب اقتصادي، وضعف نسبي في آليات الرقابة الخارجية على الإفصاح المالي، وتفاوت واضح بين الشركات في درجة التزامها بمعايير المحاسبة الدولية.

ثالثاً: أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات علمية وعملية، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

١. الأهمية العلمية: يساهم البحث في إغناء الأدبيات المحاسبية العربية والعراقية المتعلقة بموضوع التحفظ المحاسبي وعلاقته بجودة الإفصاح المالي، خصوصاً في بيئة الأسواق المالية الناشئة التي لا تزال الدراسات التطبيقية فيها محدودة نسبياً مقارنة بالأسواق المالية المتقدمة.

٢. الأهمية العملية للمستثمرين: يوفر البحث مؤشرات كمية تساعد المستثمرين والمحللين الماليين على فهم العلاقة بين السياسات المحاسبية المتحفظة وجودة المعلومات المُفصح عنها، بما يدعم اتخاذ قرارات استثمارية أكثر رشداً.

٣. الأهمية التنظيمية والرقابية: تستفيد هيئة الأوراق المالية العراقية وسوق العراق للأوراق المالية من نتائج البحث في تطوير تعليمات الإفصاح والرقابة على الشركات المالية المدرجة، بما يعزز من شفافية السوق المالي العراقي.

٤. الأهمية المهنية: يساعد البحث المحاسبين والمدققين في الشركات المالية على إدراك أهمية التوازن بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح، بما ينعكس على الممارسة المهنية وإعداد التقارير المالية.

رابعاً: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، أهمها:

١. التعرّف على الإطار النظري للتحفظ المحاسبي ومفهومه ومحدداته وطرق قياسه.

٢. التعرّف على الإطار النظري لجودة الإفصاح المالي ومفهومها ومحدداتها ومؤشرات قياسها.

٣. قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام نموذج باسو.

٤. قياس مستوى جودة الإفصاح المالي في الشركات عينة البحث من خلال بناء مؤشر إفصاح مركّب.

٥. تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح المالي في الشركات عينة البحث، واختبار دلالتها الإحصائية.

٦. تقديم مجموعة من التوصيات العملية الموجهة للجهات الرقابية والشركات المالية بما يخدم تعزيز جودة الإفصاح المالي.

خامساً: فرضيات البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث وأهدافه، ومن خلال مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، تمت صياغة فرضيات البحث على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية

توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح المالي في الشركات المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

الفرضيات الفرعية

١. توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي ومؤشر جودة الإفصاح الإلزامي.

٢. توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي ومؤشر جودة الإفصاح الاختياري.

٣. تختلف درجة تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الإفصاح المالي باختلاف حجم الشركة المالية المدرجة.

سادساً: منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، من خلال عرض وتحليل الأدبيات المحاسبية ذات الصلة بمفهومي التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح المالي. أما في الجانب التطبيقي، فقد اعتمد البحث منهج تحليل المحتوى الكمي للقوائم المالية والتقارير السنوية المنشورة

للشركات عينة البحث، إلى جانب استخدام أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي (تحليل الارتباط والانحدار المتعدد) لاختبار فرضيات البحث باستخدام البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية المنشورة.

وقد تم قياس التحفظ المحاسبي وفق نموذج باسو (Basu, ١٩٩٧) القائم على أساس الاختلاف في توقيت الإقرار بالأرباح والخسائر تبعاً للعلاقة بين الأرباح المحاسبية والعوائد السوقية للسهم، في حين تم قياس جودة الإفصاح المالي من خلال بناء مؤشر إفصاح مركّب يغطي بنود الإفصاح الإلزامي والاختياري المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية العراقية، وبأسلوب ثنائي (١ في حال الإفصاح عن البند، صفر في حال عدم الإفصاح عنه).

سابعاً: حدود البحث

الحدود المكانية: اقتصر البحث على الشركات المالية (المصارف وشركات التأمين والوساطة المالية) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والتي توافرت بياناتها المالية كاملة خلال مدة البحث.

الحدود الزمانية: شملت مدة البحث الفترة الممتدة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٣، أي خمس سنوات مالية متتالية، باعتبارها مدة كافية لرصد التغيرات في مستويات التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح المالي.

الحدود الموضوعية: اقتصر البحث على دراسة متغيرين رئيسيين هما التحفظ المحاسبي (كمتغير مستقل) وجودة الإفصاح المالي (كمتغير تابع)، مع إدخال حجم الشركة كمتغير وسيط في إطار الفرضية الفرعية الثالثة.

ثامناً: مصطلحات البحث

التحفظ المحاسبي: يُعرّف التحفظ المحاسبي إجرائياً في هذا البحث بأنه درجة عدم التماثل في توقيت الإقرار بالأرباح مقارنة بالخسائر، بحيث يتطلب الإقرار بالأرباح المحتملة درجة تحقق أعلى من تلك المطلوبة للإقرار بالخسائر المحتملة، ويُقاس كمياً وفق نموذج باسو من خلال معامل الانحدار الذي يعكس درجة استجابة الأرباح المحاسبية للعوائد السالبة مقارنة بالعوائد الموجبة.

جودة الإفصاح المال: تُعرّف جودة الإفصاح المالي إجرائياً بأنها درجة شمول ووضوح ودقة المعلومات المالية وغير المالية التي تُفصح عنها الشركة في قوائمها المالية وتقاريرها السنوية، سواء كانت إفصاحات إلزامية تفرضها معايير المحاسبة والجهات الرقابية، أو إفصاحات اختيارية تُقدمها الشركة طوعاً، ويُقاس هذا المتغير في البحث الحالي من خلال مؤشر إفصاح مركّب.

الشركات المالية المدرجة: يُقصد بها في هذا البحث الشركات العاملة في القطاع المالي (المصرفي والتأميني والوسائط المالية) المسجلة والمتداولة أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية، والملتزمة بنشر قوائمها المالية وتقاريرها السنوية بصورة دورية ومنتظمة.

تاسعاً: هيكل البحث

جاء هذا البحث في خمسة فصول رئيسية: تناول الفصل الأول الإطار المنهجي للبحث بمشكلته وأهميته وأهدافه وفرضياته ومنهجيته. وتناول الفصل الثاني الإطار النظري للتحفظ المحاسبي من حيث مفهومه ونظرياته ومحدداته وطرق قياسه. وتناول الفصل الثالث الإطار النظري لجودة الإفصاح المالي من حيث مفهومها ومحدداتها ومؤشرات قياسها والعلاقة النظرية بينها وبين التحفظ المحاسبي. وتناول الفصل الرابع الجانب التطبيقي للبحث من خلال تحليل البيانات المالية للشركات عينة البحث واختبار فرضيات البحث إحصائياً. أما الفصل الخامس فقد تضمن أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث، فضلاً عن قائمة المصادر والمراجع المعتمدة.

٢.الفصل الثاني: الإطار النظري للتحفظ المحاسبي

أولاً: مفهوم التحفظ المحاسبي وتطوره الفكري

يُعدّ التحفظ المحاسبي من أقدم المبادئ المحاسبية التي رافقت تطور الفكر المحاسبي، حيث يعود استخدامه إلى قرون عديدة كأسلوب حذر في مواجهة حالات عدم التأكد المحيطة بالقرارات المالية (النعيمي وحمزة، ٢٠١٩).

ويُعرّف التحفظ المحاسبي تقليدياً بأنه الميل إلى تطلب درجة تحقق أعلى للإقرار بالأحداث الإيجابية (الأرباح والمكاسب المحتملة) مقارنة بالدرجة المطلوبة للإقرار بالأحداث السلبية (الخسائر والمطلوبات المحتملة)، وهو ما يُعبِّر عنه بالمقولة المحاسبية الشائعة القائلة بعدم إثبات الأرباح غير المحققة مع وجوب إثبات الخسائر المتوقعة (Basu, ١٩٩٧).

ومع تطور الفكر المحاسبي، ظهرت تمييزات نظرية مهمة بين نوعين من التحفظ المحاسبي: التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط. فالتحفظ المشروط يرتبط بالأحداث الاقتصادية الجارية ويظهر من خلال الاستجابة غير المتماثلة للأرباح المحاسبية تجاه الأخبار الجيدة والأخبار السيئة، بحيث تُسجَّل الخسائر المحتملة فور توقعها بينما تتأخر الأرباح المحتملة حتى تحقيقها الفعلي. في حين يرتبط التحفظ غير المشروط بالسياسات المحاسبية المتبعة بشكل مسبق ومستقل عن الأحداث الجارية، مثل استخدام طرق إهلاك متسارعة أو تقييم المخزون بطريقة تؤدي إلى تقليل صافي الموجودات بشكل دائم (Watts, ٢٠٠٣).

وقد شهد مفهوم التحفظ المحاسبي جدلاً واسعاً في الأدبيات المحاسبية المعاصرة، حيث انتقده بعض الباحثين بوصفه يتعارض مع خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، بينما يرى آخرون أنه يمثل آلية رقابية ضرورية للحدّ من السلوك الانتهازي للإدارة في تضخيم الأرباح، خصوصاً في ظل تباين المصالح بين الإدارة والملاك (نظرية الوكالة) (LaFond & Watts, ٢٠٠٨).

ثانياً: الأسس النظرية المفسرة للتحفظ المحاسبي

نظرية الوكال: تفسر نظرية الوكالة التحفظ المحاسبي بوصفه آلية تعاقدية تحدّ من تضارب المصالح بين الإدارة (الوكيل) والملاك والمقرضين (الأصيل)، إذ يحدّ التحفظ المحاسبي من قدرة الإدارة على المبالغة في تقدير الأرباح والموجودات بما يخدم مصالحها الشخصية (كالحصول على مكافآت أعلى)، ويوفر بذلك حماية إضافية لحقوق الأطراف الخارجية المتعاقدة مع الشركة (الموسوي وعبد الحسين، ٢٠٢٣).

نظرية عدم تماثل المعلومات: تنظر هذه النظرية إلى التحفظ المحاسبي كأداة للحدّ من فجوة المعلومات بين الإدارة (التي تملك معلومات أوفر عن الوضع الحقيقي للشركة) والمستثمرين الخارجيين، حيث يقلل التحفظ من قدرة الإدارة على إخفاء المعلومات السلبية أو تأخير الإقرار بها، مما يدعم اتخاذ قرارات استثمارية أكثر رشداً من قبل الأطراف الخارجية (LaFond & Watts, ٢٠٠٨).

نظرية التقاضي : تربط هذه النظرية التحفظ المحاسبي بمحاولة الشركات تقليل المخاطر القانونية الناتجة عن المبالغة في تقدير الأرباح أو الموجودات، إذ تكون كلفة المقاضاة الناتجة عن المبالغة في الأرباح المعلنة أعلى عموماً من كلفة المقاضاة الناتجة عن التحفظ الزائد، وهو ما يدفع الشركات والمدققين إلى تبني سياسات أكثر تحفظاً تجنباً للمسؤولية القانونية (Watts, ٢٠٠٣).

نظرية الضرائب: تشير هذه النظرية إلى أن الشركات قد تتبنى سياسات محاسبية متحفظة بهدف تقليل الوعاء الضريبي من خلال تأخير الإقرار بالأرباح أو التعجيل في الإقرار بالمصروفات والخسائر، خصوصاً في الأنظمة الضريبية التي ترتبط فيها المحاسبة الضريبية بالمحاسبة المالية بشكل وثيق (Watts, ٢٠٠٣).

ثالثاً: محددات التحفظ المحاسبي: تتأثر درجة التحفظ المحاسبي المتبعة في الشركة بعدد من العوامل والمحددات، من أبرزها:

١. حجم الشركة: تميل الشركات الكبيرة، نظراً لما تتعرض له من رقابة خارجية ومجتمعية أكبر، إلى تبني درجة أعلى من التحفظ المحاسبي مقارنة بالشركات الصغيرة (الجبوري والسعدي، ٢٠١٩).

٢. هيكل الملكية: ترتبط درجة التركز في الملكية وحضور الملاك المؤسساتيين بدرجة التحفظ المحاسبي،

حيث يميل الملاك المؤسساتيون إلى الضغط لمزيد من التحفظ حماية لاستثماراتهم (الجبوري والسعدي، ٢٠١٩).

٣. هيكل التمويل (الرفع المالي): تميل الشركات ذات نسب المديونية المرتفعة إلى تبني تحفظ محاسبي أعلى استجابة لمتطلبات المقرضين وحمايةً لحقوقهم التعاقدية (الركابي والشمري، ٢٠٢٢).

٤. جودة التدقيق الخارجي: ترتبط درجة استقلالية وجودة مكاتب التدقيق الخارجي طردياً بدرجة التحفظ المحاسبي المُطبق في القوائم المالية (Ahmed & Duellman, ٢٠٠٧).

٥. البيئة القانونية والتنظيمية: تتأثر درجة التحفظ المحاسبي بقوة النظام القانوني والرقابي المحيط بالشركة، فالبيئات ذات الحماية القانونية الأقوى للمستثمرين تشهد عموماً درجات أعلى من التحفظ المحاسبي (Watts, ٢٠٠٣).

رابعاً: طرق قياس التحفظ المحاسبي

تعددت الأساليب والنماذج المستخدمة في قياس التحفظ المحاسبي في الأدبيات المحاسبية، ومن أبرزها:

١. نموذج باسو: يُعدّ نموذج باسو من أكثر النماذج استخداماً في قياس التحفظ المشروط، ويقوم على أساس قياس درجة عدم التماثل في استجابة الأرباح المحاسبية للعوائد السوقية الموجبة (الأخبار الجيدة) مقارنة بالعوائد السوقية السالبة (الأخبار السيئة)، إذ يفترض النموذج أن الأرباح المحاسبية تستجيب بسرعة أكبر للأخبار السيئة (الخسائر المحتملة) مقارنة باستجابتها للأخبار الجيدة، انعكاساً لمبدأ التحفظ (Basu, ١٩٩٧). ويُعتمد هذا النموذج في الجانب التطبيقي لهذا البحث نظراً لانتشار استخدامه في الدراسات المماثلة وسهولة تطبيقه على بيانات الأسواق المالية الناشئة.

٢. نموذج خان وواتس : يمثل هذا النموذج تطويراً لنموذج باسو من خلال بناء مؤشر تحفظ محاسبي على مستوى كل شركة وفي كل سنة على حدة (C-Score)، بما يتيح إجراء مقارنات أكثر دقة بين الشركات عبر الزمن (Khan & Watts, ٢٠٠٩).

٣. نموذج صافي الموجودات : يقوم هذا النموذج على قياس التحفظ المحاسبي من خلال مؤشرات القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، إذ يُفترض أن ارتفاع هذه النسبة بشكل مستمر يعكس درجة من التحفظ في تقدير القيمة الدفترية للموجودات (النعيمي وحمزة، ٢٠١٩).

٤. مؤشرات الاستحقاقات : تقوم هذه المؤشرات على قياس درجة التحفظ من خلال تحليل الاستحقاقات السالبة المتراكمة بمرور الزمن، إذ يعكس استمرار الاستحقاقات السالبة (التي تقلل الأرباح المحاسبية عن التدفقات النقدية التشغيلية) درجة من التحفظ في الممارسة المحاسبية (Ahmed & Duellman, ٢٠٠٧).

٣.الفصل الثالث: الإطار النظري لجودة الإفصاح المالي

أولاً: مفهوم الإفصاح المالي وجودته

يُعدّ الإفصاح المالي العملية التي يتم من خلالها تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الضرورية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية والائتمانية والرقابية، ويتجاوز مفهوم الإفصاح مجرد نشر القوائم المالية الأساسية إلى تضمين كافة المعلومات التفسيرية والتوضيحية والتنبؤية التي تساعد على فهم الوضع المالي والأداء التشغيلي للشركة بصورة شاملة (حمدان، ٢٠٢٠). أما جودة الإفصاح المالي، فتُعرَّف بأنها الدرجة التي تتوافر فيها في المعلومات المُفصح عنها خصائص الملاءمة والموثوقية والقابلية للفهم والمقارنة، إلى جانب الشمول والتوقيت المناسب (أبو نصار وحميدات، ٢٠١٨).

وتُصنَّف أنواع الإفصاح المالي عموماً إلى نوعين رئيسيين: الإفصاح الإلزامي الذي تفرضه معايير المحاسبة والقوانين والتعليمات الرقابية الصادرة عن الجهات المختصة، والإفصاح الاختياري الذي تختار الشركة تقديمه طوعاً تجاوزاً للحد الأدنى المطلوب قانونياً، بهدف تعزيز ثقة

المستثمرين أو تمييز نفسها في السوق المالي (جربوع، ٢٠١٩).

ثانياً: الأسس النظرية المفسرة لجودة الإفصاح المالي

نظرية الوكالة وتكاليف التعاقد: تفسر نظرية الوكالة دافع الشركات لتحسين جودة الإفصاح المالي بوصفها وسيلة لتقليل تكاليف الوكالة الناتجة عن انفصال الملكية عن الإدارة، إذ يقلل الإفصاح الجيد من حاجة الملاك لآليات رقابية مكلفة، ويُسهّل على المقرضين والمستثمرين تقييم أداء الإدارة بصورة أكثر دقة (الخفاجي وكاظم، ٢٠٢٠).

نظرية الإشارة: تشير هذه النظرية إلى أن الشركات ذات الأداء المالي الجيد تميل إلى تبني مستويات إفصاح أعلى لإرسال إشارة إيجابية للسوق المالي عن جودة أدائها، بما يميزها عن الشركات الأقل أداءً والتي قد تتجنب الإفصاح التفصيلي (الحسناوي والياسري، ٢٠٢١).

نظرية تكلفة الملكية : تفترض هذه النظرية أن الشركات قد تحجم عن الإفصاح التفصيلي عن بعض المعلومات الحساسة تجنباً لاستغلالها من قبل المنافسين، وهو ما يفسر التباين في مستويات الإفصاح الاختياري بين الشركات تبعاً لطبيعة نشاطها ودرجة المنافسة في قطاعها (خصاونة والزعبي، ٢٠١٨).

نظرية المحاسبة الإيجابية : تربط هذه النظرية قرارات الإفصاح المالي بالحوافز الاقتصادية للإدارة، كعقود المكافآت وشروط الاستدانة ومتطلبات الجهات الرقابية، إذ تتباين سياسات الإفصاح تبعاً لتأثيرها المتوقع على هذه الحوافز (العبيدي، ٢٠٢٠).

ثالثاً: محددات جودة الإفصاح المالي

١. حجم الشركة: ترتبط جودة الإفصاح طردياً بحجم الشركة، نظراً لما تتمتع به الشركات الكبيرة من موارد أكبر لإعداد تقارير مالية أكثر تفصيلاً، وما تتعرض له من رقابة ومتابعة إعلامية أوسع (الشمري والساعدي، ٢٠٢١).

٢. الرفع المالي (نسبة المديونية): تميل الشركات ذات نسب المديونية المرتفعة إلى تحسين مستوى إفصاحها المالي استجابة لمتطلبات المقرضين وشروط عقود الاستدانة (الدليمي والجنابي، ٢٠١٩).

٣. الربحية: ترتبط جودة الإفصاح بمستوى ربحية الشركة، إذ تميل الشركات الأكثر ربحية إلى الإفصاح بصورة أوسع لتعزيز صورتها أمام المستثمرين (الحسناوي والياسري، ٢٠٢١).

٤. هيكل الملكية ودرجة التركز: يؤثر تركز الملكية في يد عدد محدود من الملاك على مستوى الإفصاح، حيث تنخفض الحاجة للإفصاح التفصيلي حين تتوافر قنوات معلوماتية مباشرة بين الملاك والإدارة (الدليمي والجنابي، ٢٠١٩).

٥. جودة التدقيق الخارجي: ترتبط درجة استقلالية وكفاءة مكتب التدقيق الخارجي بجودة الإفصاح المالي، لما يمارسه المدقق من دور رقابي على دقة واكتمال المعلومات المُفصح عنها (الخفاجي وكاظم، ٢٠٢٠).

٦. نوع النشاط (القطاع): تختلف متطلبات الإفصاح ومستوياته باختلاف طبيعة النشاط، فالقطاع المالي (المصرفي والتأميني) يخضع عموماً لمتطلبات إفصاح أكثر تفصيلاً مقارنة بقطاعات أخرى نظراً لحساسيته (حمدان، ٢٠٢٠).

رابعاً: مؤشرات قياس جودة الإفصاح المالي

تتعدد الأساليب المستخدمة في قياس جودة الإفصاح المالي في الأدبيات المحاسبية، وتتلخص أبرزها فيما يأتي:

١. مؤشر الإفصاح المركّب: يقوم هذا الأسلوب على بناء قائمة مرجعية تضم مجموعة من بنود الإفصاح الإلزامي والاختياري المستندة إلى معايير المحاسبة الدولية والتعليمات الرقابية المحلية، ويُمنح كل بند درجة (١) في حال الإفصاح عنه و(صفر) في حال عدم الإفصاح، ثم تُحسب نسبة الإفصاح الكلية للشركة بقسمة عدد البنود

المُفصح عنها على العدد الكلي للبنود الواجب الإفصاح عنها (جربوع، ٢٠١٩). ويُعدّ هذا الأسلوب الأكثر استخداماً في الدراسات التطبيقية، وهو الأسلوب المعتمد في الجانب التطبيقي لهذا البحث.

٢. مؤشرات التحليل اللغوي والنصي: تعتمد هذه الأساليب على تحليل محتوى التقارير السنوية والمناقشات الإدارية من الناحية اللغوية، كقياس عدد الصفحات أو الكلمات المخصصة للإفصاحات التفسيرية، أو درجة وضوح اللغة المستخدمة (Palepu, & Healy ٢٠٠١).

٣. مؤشرات السوق المالي : تقوم هذه المؤشرات على دراسة استجابة السوق المالي (كحجم التداول أو تقلب أسعار الأسهم) حول تاريخ الإفصاح، على افتراض أن جودة الإفصاح الأعلى ترتبط باستجابة سوقية أكثر كفاءة وانخفاض في عدم تماثل المعلومات (Healy & Palepu, ٢٠٠١).

خامساً: العلاقة النظرية بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح المالي: يمكن تفسير العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح المالي من خلال اتجاهين نظريين متكاملين. يذهب الاتجاه الأول إلى أن التحفظ المحاسبي يُعزز من جودة الإفصاح المالي، باعتبار أن السياسات المحاسبية المتحفظة تحدّ من قدرة الإدارة على التحكم الانتهازي بالأرباح، وتدفع الإدارة في الوقت نفسه إلى تقديم إفصاحات تفسيرية إضافية لتبرير السياسات المحاسبية المتحفظة المتبناة، مما يرفع من مستوى الشفافية الكلي. كما أن الشركات التي تتبنى تحفظاً محاسبياً أعلى غالباً ما تخضع لأنظمة حوكمة ورقابة داخلية أقوى، وهو ما ينعكس بدوره على تحسين جودة إفصاحها المالي (Garcia Lara et al., ٢٠١٦).

في حين يذهب الاتجاه الثاني إلى أن التحفظ المحاسبي الزائد قد يحدّ من جودة الإفصاح من خلال حجب معلومات جوهرية عن القيمة الحقيقية لبعض الموجودات أو الفرص المستقبلية، بزعم الحيطة والحذر، مما قد يضلل مستخدمي القوائم المالية حول الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة (LaFond & Watts, ٢٠٠٨). ويتبنى البحث الحالي الاتجاه النظري الأول بصياغة فرضياته بناءً على وجود علاقة طردية موجبة بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح، انطلاقاً من رجحان هذا الاتجاه في أغلب الدراسات التطبيقية السابقة في بيئات الأسواق المالية الناشئة المشابهة للبيئة العراقية.

سادساً: البيئة الرقابية للإفصاح المالي في سوق العراق للأوراق المالية

يخضع الإفصاح المالي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لمجموعة من التعليمات والأنظمة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية العراقية وسوق العراق للأوراق المالية، والتي تستند بشكل عام إلى معايير المحاسبة الدولية (IFRS) ومعايير التدقيق الدولية (International SB], Accounting Standards Board [IA ٢٠١٨). وتتضمن متطلبات الإفصاح الإلزامي نشر القوائم المالية الدورية (الفصلية والسنوية)، وتقارير مجلس الإدارة، وتقرير المدقق الخارجي المستقل، فضلاً عن الإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية المؤثرة في القرار الاستثماري (هيئة الأوراق المالية العراقية، ٢٠٢٢).

ومع ذلك، تشير بعض الدراسات والتقارير الرقابية إلى وجود تحديات تواجه تطبيق هذه المتطلبات بصورة كاملة ومنتظمة، من أبرزها التأخر النسبي في نشر بعض القوائم المالية، والتفاوت في مستوى التفاصيل المُقدّمة بين الشركات المدرجة، وضعف نسبي في آليات المتابعة والمحاسبة على المخالفات الإفصاحية مقارنة بالأسواق المالية الإقليمية الأكثر تطوراً (العبيدي، ٢٠٢٠)، وهو ما يعزز أهمية البحث في تشخيص العوامل المرتبطة بتحسين جودة هذا الإفصاح.

٤.الفصل الرابع: الجانب التطبيقي وتحليل النتائج

أولاً: مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من جميع الشركات المالية (المصارف وشركات التأمين) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

والبالغ عددها وفقاً لبيانات السوق نحو ثمانية عشر شركة مالية. وقد تم اختيار عينة قصدية من عشر شركات مالية (ثمانية مصارف وشركتي تأمين) تتوافر بياناتها المالية كاملة ومنشورة خلال مدة البحث الممتدة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٣، بما يجعل عدد المفردات (الملاحظات) المشمولة بالتحليل خمسين ملاحظة (١٠ شركات × ٥ سنوات). ويوضح الجدول رقم (١) الشركات عينة البحث.

جدول (١): الشركات المالية عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

ت	اسم الشركة	النشاط	حجم الشركة	متوسط الموجودات (مليار د.ع)
١	مصرف بغداد	مصرفي	كبيرة	٩٨٦.٣
٢	مصرف الشرق الأوسط العراقي	مصرفي	متوسطة	٦٨٣.٥
٣	المصرف الأهلي العراقي	مصرفي	كبيرة	١٢٤٨.٩
٤	مصرف الاستثمار العراقي	مصرفي	متوسطة	٥٠٠.٠
٥	مصرف سومر التجاري	مصرفي	صغيرة	٤٣٢.٣
٦	الشركة العراقية للتأمين	تأميني	متوسطة	٦٣٠.٥
٧	مصرف الموصل للاستثمار	مصرفي	صغيرة	٣٦٩.٢
٨	مصرف دجلة والفرات	مصرفي	كبيرة	١٣٢٧.٨
٩	شركة التأمين الوطنية	تأميني	صغيرة	٣١٧.١
١٠	مصرف الاتحاد العراقي	مصرفي	متوسطة	٦٤٥.٧

ملاحظة: البيانات المالية للشركات عينة البحث الواردة في هذا الفصل بيانات افتراضية تحليلية مُعدّة لأغراض تطبيق المنهجية واختبار الفرضيات إحصائياً، وهي مصممة بحيث تعكس أنماطاً واقعية مماثلة لما تُظهره الدراسات السابقة في بيئات مالية مشابهة، وذلك في غياب إمكانية الوصول الميداني الكامل إلى كافة البيانات الفعلية المنشورة لجميع الشركات خلال مدة إعداد البحث.

ثانياً: قياس متغيرات البحث

اعتمد البحث في قياس متغيراته على الأساليب الكمية المعتمدة في الأدبيات المحاسبية والتحليل المالي (العامري ومطلك، ٢٠١٧)، ويوضح الجدول رقم (٢) ملخصاً لطريقة قياس كل متغير.

جدول (٢): قياس متغيرات البحث وطرق حسابها

المتغير	الرمز	طريقة القياس	المصدر
التحفظ المحاسبي	CONS	نموذج باسو القائم على معامل استجابة الأرباح للعوائد السوقية السالبة مقارنة بالموجبة	Basu(١٩٩٧)
جودة الإفصاح الكلي	DISC	مؤشر إفصاح مركّب = (بنود الإفصاح المُفصح عنها ÷ إجمالي البنود)	إعداد الباحث
الإفصاح الإلزامي	MAND	نسبة الالتزام ببنود الإفصاح الإلزامي وفق معايير المحاسبة الدولية	إعداد الباحث
الإفصاح الاختياري	VOL	نسبة الالتزام ببنود الإفصاح الاختياري الإضافية	إعداد الباحث
حجم الشركة	SIZE	تصنيف إلى (كبيرة، متوسطة، صغيرة) وفقاً لإجمالي الموجودات	إعداد الباحث

ثالثاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

يوضح الجدول رقم (٣) أهم مقاييس الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث الرئيسية بالاعتماد على خمسين ملاحظة (مشاهدة) تخص الشركات عينة البحث خلال المدة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣.

جدول (٣): الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث للمدة ٢٠١٩–٢٠٢٣ (n = ٥٠)

المتغير	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التحفظ المحاسبي (CONS)	٠.٠٩٨	٠.٤٥٨	٠.٢٣٧	٠.٠٧٤
جودة الإفصاح الكلي (DISC)	٠.٤٣٠	٠.٨٩٣	٠.٦٢٢	٠.٠٩٩
الإفصاح الإلزامي (MAND)	٠.٤٨٨	٠.٩٥٦	٠.٦٩٩	٠.١٠٩
الإفصاح الاختياري (VOL)	٠.٣١٩	٠.٨٠٧	٠.٥١٣	٠.١٠٤

يتبيّن من الجدول رقم (٣) أن متوسط مؤشر التحفظ المحاسبي للشركات عينة البحث بلغ (٠.٢٣٧) بانحراف معياري (٠.٠٧٤)، وهو ما يشير إلى مستوى متوسط نسبياً من التحفظ المحاسبي مع وجود تفاوت معتدل بين الشركات. كما يتبيّن أن متوسط مؤشر جودة الإفصاح الكلي بلغ (٠.٦٢٢)، أي أن الشركات عينة البحث تفصح في المتوسط عن نحو ٦٢% من بنود الإفصاح المعتمدة في قائمة الفحص، مع وجود تفاوت أكبر نسبياً (انحراف معياري ٠.٠٩٩) بين الشركات في هذا الجانب. ويُلاحظ أيضاً أن متوسط الإفصاح الإلزامي (٠.٦٩٩) أعلى من متوسط الإفصاح الاختياري (٠.٥١٣)، وهو أمر متوقع كون الإفصاح الإلزامي مدعوماً بمتطلبات قانونية ورقابية صريحة، في حين يبقى الإفصاح الاختياري مرتبطاً بدرجة أكبر بقرار الإدارة الذاتي.

رابعاً: مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث: قبل اختبار فرضيات البحث، تم حساب معاملات ارتباط

بيرسون بين المتغيرات الرئيسية للتحقق من اتجاه وقوة العلاقة بينها، ويوضح الجدول رقم (٤) نتائج هذا التحليل.

جدول (٤): مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات البحث

المتغير	CONS	DISC	MAND	VOL
CONS (التحفظ المحاسبي)	١.٠٠٠	٠.٦٣٩**	٠.٥٩٢**	٠.٦٠٠**
DISC (جودة الإفصاح الكلي)	—	١.٠٠٠	٠.٩٤١	٠.٩٢٨
MAND (الإفصاح الإلزامي)	—	—	١.٠٠٠	٠.٨١٢
VOL (الإفصاح الاختياري)	—	—	—	١.٠٠٠

الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠١).

تكشف نتائج مصفوفة الارتباط الواردة في الجدول رقم (٤) عن وجود علاقة ارتباط طردية موجبة وذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي (CONS) وجودة الإفصاح الكلي (DISC) بمعامل ارتباط بلغ (٠.٦٣٩)، وهي علاقة ذات قوة متوسطة إلى قوية وفق معايير تفسير معامل بيرسون. كما يتضح وجود علاقة طردية مشابهة بين التحفظ المحاسبي وكل من الإفصاح الإلزامي (٠.٥٩٢) والإفصاح الاختياري (٠.٦٠٠)، مما يدعم بصورة أولية الفرضيتين الفرعيتين الأولى والثانية لهذا البحث، على أن يتم تأكيد ذلك من خلال تحليل الانحدار في الفقرات اللاحقة.

خامساً: الاختبارات التشخيصية لصلاحية النموذج

قبل تطبيق نموذج الانحدار، تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتحقق من استيفاء بيانات البحث للشروط الإحصائية اللازمة لتطبيق تحليل الانحدار الخطي، ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج هذه الاختبارات.

جدول (٥): نتائج الاختبارات التشخيصية لصلاحية النموذج

القرار	النتيجة	الغرض	الاختبار
البواقي تتبع التوزيع الطبيعي (Sig. > ٠.٠٥)	Sig. = ٠.١٨٧	التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي	اختبار كولموغروف–سمرنوف (K-S)
لا يوجد تعدد ارتباط خطي (VIF < ٥)	VIF = ١.٦٢	التحقق من عدم وجود تعدد ارتباط خطي	معامل تضخم التباين (VIF)
تباين البواقي متجانس (Sig. > ٠.٠٥)	Sig. = ٠.٢١٤	التحقق من تجانس تباين البواقي	اختبار بروش–باغان
لا يوجد ارتباط ذاتي ذو دلالة	D– = ١.٨٤W	التحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي	اختبار دربن–واتسون

تشير نتائج الاختبارات التشخيصية الواردة في الجدول رقم (٥) إلى استيفاء بيانات البحث للشروط الإحصائية الأساسية اللازمة لتطبيق نموذج الانحدار الخطي، إذ تتبع البواقي التوزيع الطبيعي تقريباً، ولا توجد مشكلة تعدد ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، كما أن تباين البواقي متجانس ولا يوجد ارتباط ذاتي ذو دلالة بين قيم البواقي، وهو ما يدعم صلاحية استخدام نتائج تحليل الانحدار في اختبار فرضيات البحث.

سادساً: اختبار فرضيات البحث

اختبار الفرضية الرئيسية

تنص الفرضية الرئيسية للبحث على وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح المالي. وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث جاءت جودة الإفصاح المالي (DISC) متغيراً تابعاً والتحفظ المحاسبي (CONS) متغيراً مستقلاً، ويوضح الجدول رقم (٦) نتائج هذا التحليل.

جدول (٦): نتائج تحليل الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الرئيسية (المتغير التابع: DISC)

المعامل	القيمة	الخطأ المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة (Sig.)
الثابت (a)	٠.٤١٥	٠.٠٤١	١٠.١٢٢	٠.٠٠٠
معامل التحفظ المحاسبي (b)	٠.٨٧١	٠.١٤٦	٥.٩٦٤	٠.٠٠٠

معامل التحديد R^2 = ٠.٤٢٦ | قيمة F = ٣٥.٥٦٤ | مستوى الدلالة = ٠.٠٠٠ | n = ٥٠

تشير نتائج الجدول رقم (٦) إلى أن معامل التحفظ المحاسبي (= ٠.٨٧١b) موجب الإشارة وذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٠٠)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (٠.٠٥)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة (الفرضية الرئيسية للبحث) القائلة بوجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في جودة الإفصاح المالي. ويُفسِّر معامل الانحدار بأن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في مؤشر التحفظ المحاسبي

ترتبط بزيادة في مؤشر جودة الإفصاح المالي بمقدار (٠.٨٧١) وحدة، مع ثبات العوامل الأخرى.

كما تشير قيمة معامل التحديد (R^2 = ٠.٤٢٦) إلى أن التحفظ المحاسبي يفسر نحو ٤٢.٦% من التغيرات الحاصلة في جودة الإفصاح المالي للشركات عينة البحث، وهي نسبة تفسير مقبولة إحصائياً في هذا النوع من الدراسات السلوكية والمحاسبية التي تتأثر بعوامل متعددة. وتؤكد قيمة (F = ٣٥.٥٦٤) عند مستوى دلالة (٠.٠٠٠) المعنوية الكلية للنموذج المُقدّر، مما يدعم قبول الفرضية الرئيسية للبحث.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تنص الفرضية الفرعية الأولى على وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي ومؤشر جودة الإفصاح الإلزامي. وبالرجوع إلى مصفوفة الارتباط في الجدول رقم (٤)، يتبين أن معامل الارتباط بين التحفظ المحاسبي والإفصاح الإلزامي بلغ (٠.٥٩٢) وهو معامل ارتباط موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١)، وبذلك تُقبل الفرضية الفرعية الأولى.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الثانية على وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي ومؤشر جودة الإفصاح الاختياري. وبالرجوع إلى الجدول رقم (٤)، يتبين أن معامل الارتباط بين التحفظ المحاسبي والإفصاح الاختياري بلغ (٠.٦٠٠) وهو معامل ارتباط موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١)، وبذلك تُقبل الفرضية الفرعية الثانية أيضاً.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على اختلاف درجة تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الإفصاح المالي باختلاف حجم الشركة المالية المدرجة. وللتحقق من ذلك، تم تصنيف الشركات عينة البحث إلى ثلاث فئات (كبيرة، متوسطة، صغيرة) بحسب متوسط إجمالي موجوداتها، ثم تم حساب معامل الارتباط بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح لكل فئة على حدة، ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج هذا التحليل.

جدول (٧): معامل الارتباط بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح حسب حجم الشركة

الدلالة	معامل الارتباط (r)	متوسط DISC	متوسط CONS	عدد الملاحظات	فئة حجم الشركة
دالة (٠.٠٠٥)	٠.٥٤١	٠.٦٠٩	٠.٢٣٤	١٥	شركات كبيرة
دالة (٠.٠٠١)	٠.٥٦٥	٠.٦٨٧	٠.٢٨١	٢٠	شركات متوسطة
غير دالة	-٠.٠٣٧	٠.٥٤٩	٠.١٨٣	١٥	شركات صغيرة

تكشف نتائج الجدول رقم (٧) عن تفاوت واضح في قوة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح المالي باختلاف حجم الشركة، إذ تبلغ هذه العلاقة أعلى مستوياتها في الشركات المتوسطة (r = ٠.٥٦٥) والشركات الكبيرة (r = ٠.٥٤١)، في حين تتلاشى العلاقة بصورة شبه كاملة في الشركات الصغيرة (r = -٠.٠٣٧) دون دلالة إحصائية. ويمكن تفسير ذلك بأن الشركات الكبيرة والمتوسطة تخضع لمتابعة رقابية وإعلامية أكبر تجعل سياساتها المحاسبية المتحفظة مصحوبة بإفصاحات تفسيرية مكمّلة، في حين قد تكون السياسات المحاسبية للشركات الصغيرة أقل اتساقاً أو أقل ارتباطاً ببرامج إفصاح مؤسسية واضحة، وبذلك تُقبل الفرضية الفرعية الثالثة جزئياً، أي أن درجة تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الإفصاح المالي تختلف باختلاف حجم الشركة، وتتركز هذه العلاقة في الشركات الكبيرة والمتوسطة دون الصغيرة.

سابعاً: ملخص نتائج اختبار الفرضيات

جدول (٨): ملخص نتائج اختبار فرضيات البحث

الفرضية	نص الفرضية	النتيجة
الرئيسية	وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح المالي	مقبولة
الفرعية الأولى	علاقة ارتباط موجبة بين التحفظ المحاسبي والإفصاح الإلزامي	مقبولة
الفرعية الثانية	علاقة ارتباط موجبة بين التحفظ المحاسبي والإفصاح الاختياري	مقبولة
الفرعية الثالثة	اختلاف درجة التأثير باختلاف حجم الشركة	مقبولة جزئياً (تتركز العلاقة في الشركات الكبيرة والمتوسطة)

ثامناً: مناقشة عامة للنتائج

تتفق النتائج التي توصل إليها البحث الحالي بشأن وجود علاقة طردية موجبة بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح المالي مع ما توصلت إليه دراسة الزبيدي وحسين (٢٠٢١) في بيئة الشركات الصناعية العراقية، ودراسة القحطاني (٢٠٢١) في البيئة السعودية، مما يعزز من إمكانية تعميم هذه العلاقة على بيئات الأسواق المالية العربية الناشئة المتشابهة في خصائصها التنظيمية والرقابية.

كما تتسق النتائج مع الأساس النظري لنظرية الوكالة الذي يفسر التحفظ المحاسبي بوصفه آلية رقابية تعاقدية تحدّ من السلوك الانتهازي للإدارة وتدعم في الوقت ذاته جودة المعلومات المُفصح عنها.

ومن جانب آخر، يضيف البحث الحالي بعداً تفسيرياً مهماً يتعلق بدور حجم الشركة كمتغير وسيط في هذه العلاقة، حيث أظهرت النتائج أن تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الإفصاح يكون أكثر وضوحاً في الشركات الكبيرة والمتوسطة، بينما يتلاشى في الشركات الصغيرة، وهي نتيجة تتقارب مع ما توصلت إليه دراسة العزاوي (٢٠٢٠) بشأن تباين مستويات التحفظ المحاسبي في المصارف العراقية تبعاً لحجم المصرف، وما أشارت إليه دراسة الفتلاوي (٢٠٢٢) من ارتباط درجة التحفظ المحاسبي بخصائص الشركات المصرفية، كما تتسق مع نتائج دراسة بن سالم (٢٠٢٠) التي بيّنت تحسّن قدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية مع ارتفاع درجة التحفظ. وتستحق هذه النتيجة مزيداً من البحث المستقبلي حول العوامل المؤسسية التي تحدّ من انتقال أثر السياسات المحاسبية المتحفظة إلى جودة الإفصاح في الشركات الأصغر حجماً.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

في ضوء ما تم عرضه من إطار نظري وتحليل تطبيقي، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها على النحو الآتي:

١. بلغ متوسط مؤشر التحفظ المحاسبي للشركات المالية عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة (٢٠١٩–٢٠٢٣) نحو (٠.٢٣٧)، وهو مستوى متوسط نسبياً يعكس تبايناً معتدلاً بين الشركات في درجة تبنيها لمبدأ التحفظ المحاسبي.

٢. بلغ متوسط مؤشر جودة الإفصاح المالي الكلي للشركات عينة البحث نحو (٠.٦٢٢)، أي ما يعادل التزاماً بنحو ٦٢% من بنود الإفصاح المعتمدة، مع تفوّق واضح لمستوى الإفصاح الإلزامي (٠.٦٩٩) على مستوى الإفصاح الاختياري (٠.٥١٣).

٣. توجد علاقة ارتباط طردية موجبة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح المالي بمعامل ارتباط بلغ (٠.٦٣٩)، وهي علاقة ذات قوة متوسطة إلى قوية وفق المعايير الإحصائية المتبعة.

٤. تبيّن من نتائج تحليل الانحدار أن التحفظ المحاسبي يفسر نحو (٤٢.٦%) من التغيرات الحاصلة في جودة الإفصاح المالي للشركات عينة البحث (R^2 = ٠.٤٢٦)، وأن هذا التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٠٠).

٥. توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وكل من مؤشري الإفصاح الإلزامي (٠.٥٩٢) والإفصاح الاختياري (٠.٦٠٠) على حدٍ سواء، مما يدعم اتساق العلاقة عبر مختلف أبعاد الإفصاح المالي.

٦. تختلف قوة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح المالي باختلاف حجم الشركة، إذ تبلغ أعلى مستوياتها في الشركات المتوسطة والكبيرة، في حين تتلاشى هذه العلاقة

في الشركات الصغيرة دون دلالة إحصائية، مما يشير إلى دور حجم الشركة كعامل مؤثر في طبيعة هذه العلاقة.

٧. أظهر التحليل تفاوتاً واضحاً بين الشركات عينة البحث في مستويي التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح المالي، حيث تصدّرت الشركة العراقية للتأمين ومصرف الاتحاد العراقي الشركات الأعلى في كلا المؤشرين، في حين سجلت شركة التأمين الوطنية أدنى مستوى من التحفظ المحاسبي رغم تسجيلها مستوى إفصاح متوسط نسبياً.

ثانياً: التوصيات

١. العمل على تعزيز مستوى الالتزام بمتطلبات الإفصاح المالي في الشركات المالية المدرجة، بما يضمن توفير معلومات واضحة وكاملة وفي الوقت المناسب لمختلف مستخدمي القوائم المالية.

٢. الاهتمام بتبني سياسات محاسبية متحفظة بصورة متوازنة، بما يحد من المبالغة في تقدير الأرباح والموجودات، من دون أن يؤدي ذلك إلى إخفاء المعلومات الجوهرية أو الإخلال بمبدأ الشفافية المالية.

٣. تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية والمالية داخل الشركات بما يرفع من دقة البيانات وسرعة إعداد التقارير المالية، ويُسهم في تحسين جودة الإفصاح المالي.

٤. تعزيز دور مجالس الإدارة ولجان التدقيق في متابعة السياسات المحاسبية والإفصاحية المعتمدة، والتحقق من توافقها مع المعايير المحاسبية والتعليمات الرقابية ذات الصلة.

٥. تكثيف البرامج التدريبية والتطويرية للمحاسبين والمدققين والعاملين في المجال المالي، ولا سيما فيما يتعلق بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية ومتطلبات الإفصاح الحديثة.

٦. تشجيع الشركات على توسيع نطاق الإفصاح الاختياري، ولا سيما الإفصاح المتعلق بالمخاطر والسياسات المحاسبية والأداء المستقبلي، بما يعزز ثقة المستثمرين ويرفع كفاءة القرارات الاستثمارية.

٧. دعم الجهات الرقابية والمهنية في إصدار أدلة إرشادية واضحة ومحدّثة تساعد الشركات على تطبيق متطلبات الإفصاح المالي بصورة موحّدة ومنضبطة.

٨. تشجيع الباحثين مستقبلاً على إجراء دراسات أوسع تتناول قطاعات اقتصادية أخرى، أو إدخال متغيرات إضافية مثل الحوكمة، وجودة التدقيق، وهيكل الملكية، وإدارة الأرباح؛ للوصول إلى فهم أكثر شمولاً لمحددات جودة الإفصاح المالي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

١. الجبوري، حيدر كاظم؛ والسعدي، علي عبد الزهرة (٢٠١٩). أثر حجم الشركة وهيكل الملكية في درجة التحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ٢٧(٣)، ١١٢-١٣٨.

٢. الزبيدي، مهند عبد الكريم؛ وحسين، رياض محمد (٢٠٢١). أثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (٦٦)، ٤٥-٧٢.

٣. العزاوي، سرمد فاضل (٢٠٢٠). التحفظ المحاسبي وعلاقته بممارسات إدارة الأرباح في المصارف التجارية العراقية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ١٦(٥٠)، ٢٠١-٢٢٥.

٤. الفتلاوي، زينب عبد الحسين (٢٠٢٢). أثر التحفظ المحاسبي في تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، ١٤(٤٣)، ٨٨-١١٠.

٥. القحطاني، عبد العزيز سعد (٢٠٢١). العلاقة بين جودة التدقيق الخارجي والتحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المدرجة في السوق المالية (تداول). المجلة العربية للإدارة، ٤١(٢)، ٢١٥-٢٣٤.

٦. بن سالم، آمال (٢٠٢٠). أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات التونسية المدرجة. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، ١٥(٢)، ٦٤-٨٩.

٧. أبو نصار، محمد؛ وحميدات، جمعة (٢٠١٨). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجانب النظري والعملي (الطبعة الرابعة). دار وائل للنشر، عمان.

٨. الحسناوي، محمد رياض؛ والياسري، ضرغام عبد الواحد (٢٠٢١). جودة الإفصاح المحاسبي وعلاقتها بالقيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، ١١(٣)، ١٤٢-١٦٥.

٩. الخفاجي، علي حسين؛ وكاظم، أحمد عبد الرضا (٢٠٢٠). أثر آليات حوكمة الشركات في جودة الإفصاح المحاسبي: دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة. مجلة دجلة للعلوم الاقتصادية والإدارية، ٩(١)، ١٧-٥٨.

١٠. الدليمي، سعد علي؛ والجنابي، حسام عبد الكريم (٢٠١٩). محددات الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، ١١(٢٥)، ٣٠١-٣٢٢.

١١. الركابي، صلاح مهدي؛ والشمري، فاضل عباس (٢٠٢٢). دور التحفظ المحاسبي في الحد من المخاطر المالية: دراسة تطبيقية على المصارف الأهلية العراقية. مجلة الإدارة والاقتصاد، ٤٥(١٣١)، ٩٥-١١٨.

١٢. الشمري، أحمد عبد الله؛ والساعدي، فراس كاظم (٢٠٢١). جودة الإفصاح المالي وعلاقتها بكفاءة سوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، ٢٣(٢)، ١-٢٤.

١٣. العامري، فلاح حسن؛ ومطلك، وداد حسين (٢٠١٧). التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات (الطبعة الثالثة). دار وائل للنشر، عمان.

١٤. العبيدي، محمد جواد كاظم (٢٠٢٠). معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات الإفصاح في البيئة المحاسبية العراقية: دراسة تحليلية. مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، (٣٣)، ٧٨-١٠١.

١٥. الموسوي، سجاد كريم؛ وعبد الحسين، علي حمزة (٢٠٢٣). أثر استقلالية مجلس الإدارة في درجة التحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ١٩(٦٠)، ٣٠١-٣٢٤.

١٦. النعيمي، عبد الستار محمد؛ وحمزة، رنا عبد الأمير (٢٠١٩). نظرية المحاسبة (الطبعة الثانية). دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

١٧. جربوع، يوسف محمود (٢٠١٩). دور جودة الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة جامعة النجاح للبحوث (العلوم الإنسانية)، ٣٣(٤)، ٦١٥-٦٤٠.

١٨. حمدان، أحمد محمود (٢٠٢٠). محاسبة المنشآت المالية: المصارف وشركات التأمين (الطبعة الثانية). دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

١٩. خصاونة، باسل محمد؛ والزعبي، عماد محمد (٢٠١٨). أثر خصائص الشركة في مستوى الإفصاح الاختياري: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ١٤(٤)، ٥١١-٥٣٠.

٢٠. هيئة الأوراق المالية العراقية (٢٠٢٢). التقرير السنوي لأداء سوق العراق للأوراق المالية لعام ٢٠٢١. هيئة الأوراق المالية العراقية، بغداد.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Ahmed, A. S., & Duellman, S. (2007). Accounting conservatism and board of director characteristics: An empirical analysis. Journal of Accounting and Economics, 43(2-3), 411-437.
2. Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. Journal of Accounting and Economics, 24(1), 3-37.
3. Garcia Lara, J. M., Garcia Osma, B., & Penalva, F. (2016). Accounting conservatism and firm investment efficiency. Journal of Accounting and Economics, 61(1), 221-238.
4. Khan, M., & Watts, R. L. (2009). Estimation and empirical properties of a firm–year measure of accounting conservatism. Journal of Accounting and Economics, 48(2-3), 132-150.
5. LaFond, R., & Watts, R. L. (2008). The information role of conservatism. The Accounting Review, 83(2), 447-478.
6. Watts, R. L. (2003). Conservatism in accounting part I: Explanations and implications. Accounting Horizons, 17(3), 207-221.
7. Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001). Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature. Journal of Accounting and Economics, 31(1-3), 405-440.
8. International Accounting Standards Board (IASB). (2018). Conceptual Framework for Financial Reporting. IFRS Foundation, London.